ISSN (E) : 2707 – 5648 I ISSN (P) : 2707 – 563X

مجلة كلية الكوت الجامعة

للعلوم الإنسانية

K. U. C. J

For Humanitarian Science

العدد – 1 المجلد - 1 السنة الأولى 2020

تقويم اجراءات مراقب الحسابات للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على وفق معايير التدقيق الدولية (دراسة تحليلية لأحد المصارف الخاصة المتعثرة)

أ.د. موفق عبد الحسين محمد **الباحث / سمير مبارك ميرزا**

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد / العراق

Muafaq_ah@yahoo.com Sameermubarkb@gmail.com

مستخلص

هدف البحث الى تسليط الضوء على تقويم الاجراءات المنفذة من قبل مراقب الحسابات، للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية للمصارف التجارية الخاصة على وفق معايير التدقيق الدولية، لغرض تشخيص نقاط الضعف في تلك الاجراءات في اكتشافها لمخاطر التعثر والفشل المالي المصرفي، والافصاح عنها في الوقت المناسب، من خلال دراسة وتحليل التقارير السنوية لمراقب الحسابات، وقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات، منها وجود ضعف في اجراءات التدقيق المنفذة وعدم التركيز والافصاح عن مدى وجود مخاطر تتعلق بفرض استمرارية المصرف في المستقبل المنظور من قبل مراقبي الحسابات، بالرغم من مواجهة المصرف عينة البحث للعديد من المشاكل المالية والادارية والقانونية قبل وضعه تحت وصاية البنك المركزي العراقي.

الكلمات المفتاحية : فرض الاستمرارية، تقويم اجراءات مراقب الحسابات، المصارف التجارية الخاصة المتعثرة.

Evaluation the auditor's procedures to verify the appropriateness of going concern to international auditing standards (an analytical study of a troubled commercial bank)

Prof. Dr. Mowafaq Abed Al-Hussein Mohammed **Sameer Mubarak Mirza**

Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies / University of Baghdad / Iraq

Muafaq_ah@yahoo.com Sameermubarkb@gmail.com

Abstract

The purpose of the research is to highlight the evaluation of the procedures implemented by the auditor to verify the appropriateness of imposing the continuity of private commercial banks in accordance with the international auditing standards for the purpose of diagnosing weaknesses in these procedures in their discovery of the risks of default and bank failure. And the analysis of the auditor's annual reports. The research concluded that there was a weakness in the audit procedures implemented and not to focus and disclose the extent to which there are risks related to the bank's future stability. From facing the bank sample research for many financial problems, administrative and legal before

being placed under the custody of the Central Bank of Iraq.

Keywords : going concern assumption, evaluation the procedures of the work auditor, trouble private commercial banks.

المقدمة

يعد فرض الاستمرارية من الفروض الاساسية ضمن الاطار النظري للمحاسبة، اذ يبنى هذا الفرض على افتراض ان الوحدة الاقتصادية مستمرة في نشاطها لفترة زمنية تكفي لتحقيق اهدافها وقادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، وعلى هذا الاساس يتم اعداد البيانات والقوائم المالية، وبسبب تعرض المصارف بشكل عام خلال فترة حياتها الى مختلف انواع من المخاطر والتهديدات، سواء كانت داخلية او خارجية، وبالاخص المصارف التجارية الخاصة في العراق التي تعمل في بيئة اقتصادية وسياسية غير مستقرة، الى مشاكل مالية وادارية وقانونية، وفرض اجراءات الوصاية عليها من قبل البنك المركزي العراقي، وبشكل مفاجئ دون ان يكون هنالك انذار مبكر معلن عنه من قبل الجهات المسؤولة على تقويم فرض استمرارها والمتمثل بمراقبي الحسابات من خلال الكشف والافصاح عن اهم المخاطر التي تهدد استمرارية المصرف واعلام الجهات ذات العلاقة بالمصارف بذلك، لذا تم اختيار موضوع البحث بهدف تقويم هذه الفرضية على وفق معايير التدقيق الدولية وبيان اوجه القصور في ادائه اتجاه المصارف عينة البحث وايجاد اهم الحلول المناسبة.

المحور الاول / منهجية البحث

[1] مشكلة البحث : تعرض بعض المصارف التجارية الخاصة بشكل مفاجئ الى التعثر والفشل المالي وتصبح غير قادرة على الاستمرار وتصبح تحت وصاية البنك المركزي العراقي بسبب حدوث مشاكل مالية وادارية وقانونية وفنية للمصرف، دون ان يكون اي دور مسبق لمراقب الحسابات في الكشف والافصاح عن ذلك، نتيجة ضعف الاجراءات التدقيقية المنفذة من قبله لهذا الغرض الذي يساهم في الكشف المبكر للمخاطر المصرفية ذات التاثير السلبي على الاستمرارية.

[2] اهمية البحث : تتعلق اهمية البحث بأهمية استقرار النظام المصرفي في العراق ولارتباطها بقطاع حيوي في الاقتصاد ومفصل مهم من مفاصله الا وهو قطاع المؤسسات المالية و لاسيما وان المصارف التجارية الخاصة اصبحت الان تنافس وتشارك القطاع العام في ممارسة انشطة مختلفة، مما انعكس على تزايد عدد المصارف وتوسيع الهيكل المصرفي ، كما تتجلى اهمية البحث ايضاً في اهمية الاسهام بتسليط الضوء على تقويم الاجراءات التدقيقية المنفذة من قبل مراقب الحسابات في التحقق من ملائمة فرض الاستمرارية للمصارف الخاصة وفق معايير التدقيق الدولية لمنع حدوث حالات فشل في انشطة المصارف بشكل مفاجئ وتاثيرها على سمعة القطاع المصرفي بشكل عام وانعكاس ذلك على الاقتصاد العراقي.

[3] هدف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الاتي :

(اجراء تقويم شامل للاجراءات التدقيقية المنفذة من قبل مراقب الحسابات للتحقق من ملائمة فرض استمرارية المصارف الخاصة على وفق معايير التدقيق الدولية، من خلال دراسة وتحليل لتقارير مراقبي الحسابات المصرف قبل التعثر والفشل المالي).

[4] فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية رئيسة هي ان اعتماد مراقبي الحسابات على معايير التدقيق الدولية في تنفيذ اجراءات التدقيق لحسابات المصارف التجارية الخاصة يساعده في الكشف المبكر عن المخاطر ذات التاثير الجوهري على فرض الاستمرارية.

[5] حدود البحث :

أ. الحدود المكانية :تناول البحث دراسة تحليلية للمصرف (أ) للاستثمار والتمويل / بغداد/ المدرج في سوق العراق للاوراق المالية.

ب. الحدود الزمانية : تم اختيار السنوات المالية المنتهية للمصرف (2013،2014) قبل فرض اجراءات الوصاية عليه في السنة المالية (2015).

[6] اســـاليب جمع البيانـات : تم الحصـــول على البيانـات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث من المصادر الآتية:

أ. البيانات والقوائم المالية وتقارير لجنة ومراقبي الحســـابات للمصرف (أ) والمقدمة الى سوق العراق للاوراق المالية.

ب. معايير التدقيق الدولية الصـــادرة من مجلس المعايير والمنظمات المهنية ذات العلاقة

ت. القوانين العراقية ذات العلاقة بموضوع البحث.

ث. المراجع والمصـــادر والدوريات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث.

المحور الثاني / الجانب النظري

1.مفهوم فرض الاســـتمرارية : لقـد احتـل مفهوم فرض الاستمرارية مكاناً مهماً في ادبيات مهنة المحاسبة، وخضع للمناقشـــة المســـتفيضـــة، وأثير حوله جدلُ كبير، لكونها من الفرضـيات الاسـاسـية في المحاسـبة التي تفسـر أن الوحدة الإقتصادية مستمرة في عملياتها لفترة من الزمن تكفي لانجاز اهدافها المحددة , وتقوم هذه الفرضية على اساس تجاهل القيم الحالية للتصـــفية عند عرض الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية [1].

ويعد فرض الاســـتمرارية من اهم الفروض المحاســـبية التي تســـتخدم في اعداد القوائم المالية الختامية ،حيث يفترض ان المشـــروع يتم انشـــاؤه لكي يقوم باعماله ويواصـــل ذلك في المستقبل المنظور وانه باق ومستمر لفترة زمنية معقولة غير محددة ويمكن القول بانها غير نهائية وتكفي لاستخدام موارده الاقتصادية كما هو مخطط ومتوقع وانه ليس في نية اصحاب المشروع تصفيته او تقليل عملياته بشكل مادي واضح يؤثر على طبيعة اعمال الوحدة الاقتصادية [2].

2. دور مراقـب الحســـابـات للتحقق من ملائمـة فرض الاســتمرارية : قد تتعرض بعض الوحدات الاقتصـادية خلال فترة حياتها الى أزمات مالية وتعثرات وتدهور في النســـب والمؤشـــرات المالية وعدم القدرة على ســـداد ديونها قبل الوصـول الى حالة الفشـل المالي، ومن ناحية اخرى فان هناك دوراً لمراقب الحسابات في تقويم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على الاســـتمرار وذلك وفقاً لما جاء في المعايير المهنية المتعـارف عليهـا، ومن ثم فـأذا لم يتضـــمن تقرير مراقـب الحســـابات اشـــارة الى عدم قدرة الوحدة الاقتصـــادية على الاســـتمرار يعني عدم كفاءة عملية التدقيق، وغياب دورها الحوكمي وبخـاصـــــة ان هنـاك اطرافـاً مثـل المســـتثمرين والمســـاهمين واصـــحاب ذات العلاقة بالوحدة الاقتصـــادية يأملون من مراقب الحســـاب ان يعمل كجهاز للانذار والابلاغ عن اي احتمالات لفشـــل الوحدة او تعثرها المالي من خلال قيامه بعمله التدقيقي وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية ومن خلال التحقق من صحة فرض الاستمرارية الذي تعد بموجبه القوائم المـاليـة، وهنـا يمكن القول ان غيـاب الـدور الحوكمي لمراقب الحسابات يساهم بغياب معلومات مهمة عن الاطراف المستفيدة ومن ثم الحاق الضرر بهم [3].

كما ان فشـــل الوحدات الاقتصـــادية او ضـــعف قدرتها على الاســـتمرار له مؤشـــرات مختلفة، منها مايســـتطيع مراقب الحسـابات التوصـل اليه خلال قيامه بالفحص الاعتيادي الذي يقوم بـه لتحقيق اهـداف التـدقيق المتعـارف عليهـا، ومنهـا مايحتاج الى اجراءات خاصة ومعقدة تتطلب من المدقق خبرة كافية، وتحتاج الى جهود وفحوصـــات خاصـــة، وقد تتطلب تكاليف اضـــافية ، وحتى لو بذل المراقب كل العناية المهنية الكافية فأنه قد لايتوصـــل الى ذلك، وعليه فان المراقب يكون مســـؤولاً اذا قصـــر في تقويم قدرة الوحدة الاقتصـــادية على الاســـتمرار مع قدرته على ذلك وضـــمن الفحص الاعتيادي وعندها يتعرض للمســـؤولية المهنية والجنائية والمدنية لانه يكون قد الحق الضـــرر بالعميل والمجتمع وخالف التعليمات المتعلقة بالمهنة [4].

3. اجراءات مراقب الحســـابات للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية:

أ. الاجراءات والاختبارات التدقيقية: تعد اجراءات التدقيق جزءاً من الاطار النظري للتدقيق الذي يشـــمل مجموعة من الفروض والمفاهيم والمعايير والاهداف والإجراءات، وتشكل هذه الاجراءات مع اهداف التدقيق الاطار العام لبرنامج التدقيق [5].

واوضـــح (القريشـــي) أن هنالك ثلاث مراحل للاجراءات التدقيقية وهي المرحلة الخاصـــة بتنفيذ الاختبارات الرقابية

والاختبارات الاساسية للعمليات، والمرحلة الثانية التي تتضمن تنفيذ الاجراءات التحليلية والاختبارات التفصيلية للارصدة، والمرحلة الثالثة التي تخص استكمال عملية التدقيق واصدار تقرير التدقيق وكما موضح في الشكل ادناه [6].

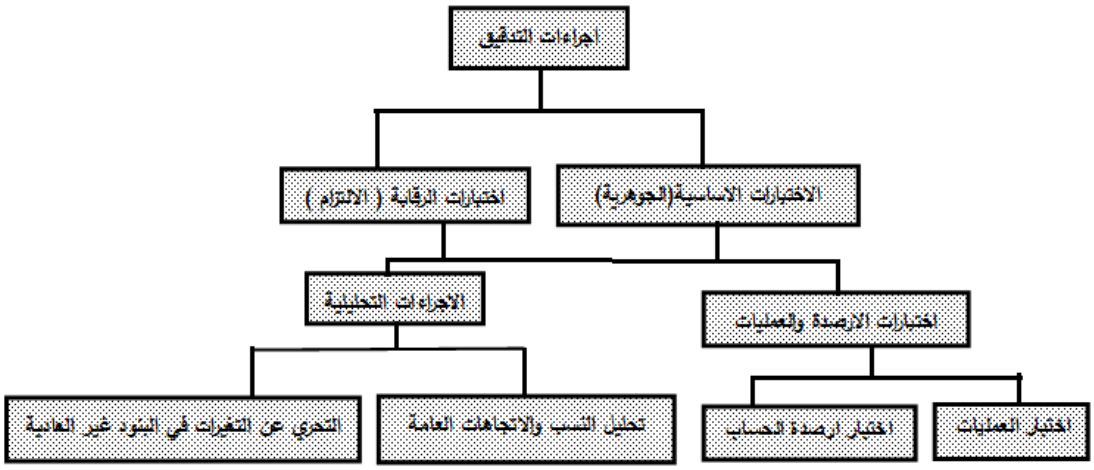

ب.التدقيق باستخدام التحليل المالي :

يطلق على التدقيق باستخدام التحليل المالي بالتدقيق التحليلي كأحد وسائل التدقيق التي يلجأ اليها مراقب الحسابات للتعرف على المؤشرات الخاصة بالوحدة مقارنة بفترات سابقة او بوحدات اخرى مماثلة [7].

ولغرض تقويم قابلية الوحدة الاقتصادية على الاستمرار بنشاطها، فأن الاجراءات التحليلية غالباً ماتكون مؤشرا مفيدا لتحديد فيما اذا كانت الوحدة الاقتصادية تعاني من مشاكل مالية ، وان اجراءات تحليلية معينة تساعد مراقب الحسابات في تقييم احتمالية التعثر او الفشل [8].

ويرى ايضاً (مطر) أن الهدف الاساسي من استخدام التحليل المالي، دراسة اوضاع الوحدة الاقتصادية بحيث تستطيع التنبؤ بفشلها اوتعثرها.

ولبيان مدى مسؤولية مراقب الحسابات عن اختبار فرض استمراريتها، ومن ثم دوره في توفير الانذار المبكر عن حوادث افلاس الوحدات الاقتصادية [9].

التدقيق باستخدام النسب المالية : تعد النسب المالية من اهم وسائل التحليل والرقابة لدراسة المركز المالي للوحدات الاقتصادية والحكم على نتائج اعمالها [10].

إن استخدام النسب المالية يكون فعالاً لتشخيص مناطق الخطر المحتملة ومن ثم مساعدة مراقبي الحسابات في مرحلة التخطيط والمراجعة النهائية للقوائم المالية المدققة ومن ثم القيام بعملية التدقيق على افضل صورة [11].

تدقيق البنود غير العادية: ان التغييرات المهمة غير المتوقعة ما بين المعلومات المالية والمعلومات الاخرى المستخدمة في المقارنات عادة ما يشار إليها بالتقلبات غير الاعتيادية، التي هي تسلط الضوء على التغيرات غير الاعتيادية في بنود القوائم المالية وذلك بهدف تحديد مناطق المخاطر في تلك القوائم، وتحصل هذه التقلبات عند وجود اختلافات أو تغيرات مهمة ومادية لم يجر توقعها [12].

فان واحدا من الاسباب المحتملة للتغيرات غير الاعتيادية هو وجود أخطاء مادية غير اعتيادية. وهكذا، إذا كانت قيمة الفروق كبيرة، يجب أن يتعرف المراقب على السبب، وأن ذلك السبب قد يتعلق بحدث إقتصادي وليس نتيجة وجود خطأ أو مخالفة [13].

4. مؤشرات الشك باستمرارية الوحدات الاقتصادية :

لابد لمراقب الحسابات حتى يستطيع تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار، عليه الاخذ بعين الاعتبار الدلائل والمؤشرات التي تشير الى مدى قدرة الوحدة على المضي قدماً في اعمالها دون تعثر او فشل، وقد قام الباحثون بتصنيف هذه المؤشرات بطرق مختلفه ، فمنهم من قسمها الى مؤشرات

من داخل القوائم المالية واخرى من خارجها، ومنهم من قسمها الى مؤشرات مالية وتشغيلية، ومؤشرات اخرى، وقد اجمع الباحثون على تقسيم هذه المؤشرات والدلائل الى نوعين يرتبطان بمدى مسؤولية المدقق عن تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار وهذان النوعان هما [14]:

أ-مؤشرات يستطيع مراقب الحسابات الحصول عليها بسهولة نتيجه الفحص الاعتيادي او الاستفسار من الادارة ويدركها المدقق اذا قام ببذل العناية المهنية اللازمة.

ب-المؤشرات الاخرى وهي التي لايتم الحصول عليها بسهولة، وانما تحتاج الى قيام مراقب الحسابات بفحوصات خاصة، خارج نطاق اجراءات التدقيق الاعتيادي الذي يقوم به.

ووفقاً لمعيار التدقيق الدولي رقم (570) الفقرة (عاشراً) منه فأن على مراقب الحسابات ان يدرس امكانية وجود احداث او ظروف يمكن ان تلقي بتكهنات سلبية على قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار كوحدة مستمرة، والقيام بذلك يستطيع المراقب ان يحدد فيما اذا قامت الادارة بعمل تقويم اولي لقدرة الوحدة الاقتصاديه على الاستمرار كوحدة مستمرة.

المحور الثالث/ الجانب التطبيقي

يتناول هذا المحور دراسة وتحليل وتقويم فرض الاستمرارية للمصرف عينة البحث التي تم الاشارة اليها بحرف (أ) وذلك لمراعاة السرية المهنية من خلال المحاور الاساسية الآتية :

اولاً : نبذة تعريفية عن المصرف.

ثانياً : اسباب فرض الوصاية عليه.

ثالثاً : دراسة وتحليل القوائم المالية ولسنتين قبل فرض الوصاية على المصرف.

رابعاً : تقويم تقرير مراقب الحسابات على وفق معايير التدقيق الدولية.

1.نبذة تعريفية عن المصرف : تاسس المصرف (أ) للاستثمار (شركة مساهمة خاصة) في بغداد في عام 1998 برأسمال مقداره (200) مليون دينار، حتى اصبح راس مالها (150) مليار دينار لغاية تاريخ فرض اجراءات الوصاية عليه بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم (17978/1/9) والمؤرخ في 2016/12/25، ويمارس المصرف مختلف الأنشطة المصرفية في مجال الصيرفة التجارية والتخصصية والاستثمارية المحلية والدولية بموجب قانون المصارف العراقية وتعليماتها النافذة.

2. اسباب فرض الوصاية على المصرف : فرضت الوصاية على المصرف (أ) بسبب عدم مقدرته على الايفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها فضلا عن عجزه الشديد عن تلبية سحوبات المودعين، مما ادى الامر الى عدم مقدرة المصرف على الاستمرارية وندرج ادناه الاسباب الجوهرية التي ادت الى تدهور الوضع المالي للمصرف بالاعتماد على تقرير الوصي، وتقرير مراقب الحسابات لسنة الوصاية:

أ. بلغ مجموع المبالغ المسروقة من المصرف (261) مليار دينار (مائتان وواحد وستون مليار دينار عراقي) وندرج في جدول رقم (1) ادناه تفاصيلها:

(1) مبلغ (170,650) مليار (مائة وسبعون مليار وستمائة وخمسون مليون دينار عراقي)، عن عمليات احتيال وتلاعب من قبل العاملين في المصرف من خلال سحب مبالغ من رصيد المصرف لدى البنك المركزي العراقي باجراءات وهمية لصالح بعض الزبائن وكما مبين في الجدول رقم (1-أ) ادناه :

جدول (1 – أ) حجم مبالغ الاختلاس والتلاعب لمصرف (أ)

ت	المبلغ المسروق / مليون دينار	السنة المالية
1	157,955	2013
2	12,655	2015

(2) مبلغ (91) مليار (واحد وتسعون مليار دينار عراقي)، عن عمليات اختلاس وتلاعب من قبل رئيس مجلس الادارة السابق للمصرف وبالتعاون مع المدير المفوض وكالة، من خلال سحب المبلغ من ارصدة نقدية للمصرف لدى البنك المركزي العراقي / فرع اقليم كوردستان عن طريق استخدامه لحسابه الشخصي في المصرف العراقي للتجارة، وكما مبين في جدول رقم (1- ب) ادناه :

جدول (1- ب) حجم مبالغ تلاعب واختلاس من قبل رئيس مجلس الادارة لمصرف (أ)

ت	المبلغ المسروق / مليون دينار	السنة المالية	مبررات سحب المبلغ
1	76000	2015	تعزيز الرصيد النقدي للادارة العامة
2	15000	2015	شراء اسهم

ب. عدم توفر السيولة النقدية الكافية لمواجهة الاستحقاقات الناتجة عن الودائع والحسابات الجارية الدائنة، حيث بلغ رصيد حساب الاستحقاقات كما في 2015/12/31 (375) مليار (ثلاثمائة وخمسة وسبعون مليار دينار)، وفي المقابل بلغ صافي رصيد النقدية مايقارب (93) مليار (ثلاثة وتسعون مليار دينار)، بعد طرح مجموع المبالغ التي تم سرقتها.

ت. قيام ادارة المصرف بمخالفة تعليمات البنك المركزي العراقي الخاصة بمنح الائتمان للزبائن، حيث منحت بعض الأئتمانات من دون ضمانات حقيقية كافية مقابل تلك الائتمانات خلال سنة 2014 والجدول رقم (2) وادناه امثلة على ذلك:

جدول رقم (2) امثلة على الائتمانات غير قابلة للتحصيل للمصرف (أ)

ت	مبلغ الائتمان الممنوح / مليون دينار	قدرة الزبون على التسديد
1	28,199	نكول الزبون على التسديد
2	17,128	نكول الزبون على التسديد
3	18,707	نكول الزبون على التسديد
4	11,406	نكول الزبون على التسديد
5	31,500	نكول الزبون على التسديد

ث. وجود مبلغ ما يقارب (41) مليار دينار ضمن رصيد حساب الائتمانات الممنوحة للزبائن تمثل ارصدة قروض متاخرة التسديد ووجود صعوبات في تحصيله نتيجة عدم قيام ادارة المصرف طيلة السنوات السابقة بمسك سجل خاص بحساب الائتمانات النقدية الممنوحة للزبائن، تتضمن التفاصيل الكاملة عن الائتمانات كما تضمنتها تعليمات البنك المركزي العراقي، وانعكاس ذلك بشكل سلبي على عملية تحصيل حقوق المصرف.

ج. خالفت ادارة المصرف تعليمات البنك المركزي العراقي الخاص بفقرة استثمار المصارف المحلية لأموالها ضمن نطاق الاستثمارات المسموح بها، حيث قام رئيس مجلس الادارة السابق وبتصرف شخصي بشراء اراض في بعض محافظات العراق في سنة 2014 دون وجود موافقات مسبقة من قبل البنك المركزي العراقي على عملية الشراء، وكذلك دراسة الجدوى الاقتصادية للشراء، علما بان المصرف دفع مبلغ (62) مليار دينار مقابل الشراء ودون تسجيل تلك الاراضي باسم المصرف لغاية تاريخ بيعها مرة اخرة في سنة 2015.

ح. على الرغم من امتلاك المصرف منذ سنوات عديدة للعقارات الا ان البعض من تلك العقارات لم تسجل ملكيتها باسم المصرف لغاية تاريخ تقرير الوصاية بسبب وجود مبالغ بذمة المصرف لم يتم دفعها.

خ. ضعف الاجراءات المتخذة من قبل ادارة المصرف في استرداد حقوقه حيث بلغ عدد الدعاوى المقامة من قبل المصرف على الغير (29) دعوى قضائية وتبلغ مجموع قيمتها مايقارب من (254) مليار دينار (مائتان واربعة وخمسون مليار دينار) لغاية تاريخ الوصاية.

د. الجدول رقم (3) ادناه يمثل حجم الارباح المتحققة للمصرف خلال السنوات التالية:

جدول رقم (3) نتيجة نشاط المصرف (أ)

ت	السنة المالية	نتيجة النشاط / مليون دينار
1	2013	19543
2	2014	13655
3	2015	8511

ان الارباح المتحققة في السنوات اعلاه تعد غير حقيقية وعادلة لنتائج النشاط المالي للمصرف بسبب عدم تحميل قائمة الدخل بمخصص فروقات النقدية الناتجة من عمليات اختلاس وتلاعب للسنوات (2013، 2015) وبالمبالغ المشار اليها سابقا .

3. دراسة وتحليل القوائم المالية وللسنتين قبل فرض الوصاية على المصرف:

بعد استعراض اهم الاسباب التي ادت الى تعثر الوضع المالي للمصرف وحسب ما ورد في تقارير الوصي ومراقب الحسابات لسنة الوصاية، وادناه دراسة وتحليل القوائم المالية للمصرف للسنوات (2013 - 2014) التي تمثل لفترة قبل وضعه تحت وصاية البنك المركزي العراقي من اجل تقويم تقارير مراقبي حسابات المصرف وفقا لمعايير التدقيق الدولية:

أ. تحليل عناصر قائمة التدفق النقدي :

ويوضح الجدول رقم (4) ادناه النسب المالية لصافي التدفقات النقدية وحسب الانشطة سنوياً للمصرف و خلال السنوات المالية (2013- 2014): ويلاحظ من الجدول (4) اعلاه الاتي:

(1) حقق المصرف نسبة سالبة لصافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي خلال السنوات 2013-2014 وبنسب (576 %) و (210%) على التوالي، وان عملية تحقيق المصرف لنسب مالية سالبة من الانشطة الرئيسية، تعد من مؤشرات وجود مخاطر مالية محتملة تتعلق بانخفاض حجم السيولة وانعكاس ذلك وبشكل سلبي على اسعار اسهم المصرف المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية، ومن ثم تعد احدى مؤشرات مخاطر تتعلق باستمرارية المصرف وفق معيار التدقيق الدولي (570).

(2) حقق المصرف خلال السنة المالية 2014 صافي تدفقات نقدية موجبة من النشاط الاستثماري نتيجة قيام ادارة المصرف ببيع نسبة (68%) من الاستثمارات الطويلة والقصيرة الاجل خلال السنة، وهذا يدل على وجود مخاطر مالية تتعلق بحجم السيولة الكافية لدى المصرف.

(3) حقق المصرف نسبة موجبة لصافي تدفقات النقدية من النشاط التمويلي خلال السنة المالية 2013 وبنسبة بلغت (723%) من صافي التدفق النقدي من الانشطة الثلاثة الرئيسية، وتحققت ذلك نتيجة حصول زيادة في راس المال المصرف بنسبة (42 %) عن السنة الماضية، وتم تمويل الزيادة عن طريق رسملة جزء من رصيد حساب (الفائض المتراكم) وبنسبة (43%) من الزيادة الحاصلة ،اما السنة المالية 2014 فقد بلغت نسبتها (صفر%) وعليه فان تاخير في توزيع الارباح نقدا او توقفها هو احد المؤشرات المالية لمخاطر فرض استمرارية المصرف وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (570).

(4) انخفاض في نسبة التدفق النقدي الداخل من النشاط التشغيلي الى اجمالي التدفقات النقدية الداخلة خلال السنوات 2013-2014 حيث شكلت نسبتها (35 %) و (12%) على التوالي، اما صافي تدفقها الخارجي بلغت نسبته (95%) و(94%) على التوالي للمصرف وهذا يدل على وجود لمؤشرات مخاطر تتعلق بالتعثر المالي للمصرف في السنوات اللاحقة نتيجة اتباع الادارة لسياسة خاطى في عملية ادارة الهيكلية المالية، فضلا عن وجود مخاطر تتعلق بالسمعة المصرفية ومن ثم انعكاس اثرها وبشكل سلبي على الايرادات وسعر السهم في الاسواق.

تجاوز نسبة التدفقات النقدية الخارجة للتدفقات النقدية الداخلة وبلغ نسبتها خلال السنة المالية 2014 (172 %) وبنسبة تجاوز (72 %)، مما ينذر بوجود مخاطر مالية تواجه المصرف.

أ. دراسة وتحليل بنود كشف الدخل (الارباح والخسائر):

الجدول رقم (5) يوضح ذلك ومن خلاله نلاحظ

(1) ايرادات النشاط الجاري :

يعتبر رصيد حساب النشاط الجاري من البنود المهمة والتي تعطي مؤشرات تدل على كيفية تحقيق المصرف للايراداته خلال السنة واعطاء صورة واضحة عن سياسة الادارة المصرف بالتركيز على مصادر تحقيقها خلال السنوات اعلاه:

(أ) انخفاض مجموع ايرادات النشاط الجاري للسنوات 2013_2014 عند مقارنتها مع السنة المالية 2012 وبنسب (15%) و (31%) على التوالي، وان هذا الانخفاض يؤشر على تدني مستوى النشاط المصرفي بشكل عام ومن ثم تعد احدى العوامل التي تهدد فرص استمرارية المصرف وفق معيار التدقيق الدولي (570) وعدم قدرة المصرف على تحقيق اهدافه.

(ب) احتلت ايرادات العمليات المصرفية المرتبة الاولى خلال سنوات 2013 - 2014، اذ بلغت نسبتها الى مجموع ايرادات النشاط الجاري ما يقارب (78%) و (84 %) على التوالي وتمثل غالبيتها ايرادات متحققة من بيع وشراء العملة الاجنبية، وعليه فان تركيز ادارة المصرف وبشكل كبير على مصدر واحد في تحقيق ايراداتها، وعدم وجود استراتيجية واضحة للتنويع في مصادر الايرادات الاخرى ،وعلى ضوء الواقع الاقتصادي المتقلب للمصارف في العراق وعدم تنوع الادارة في تعظيم ايرادات النشاط الجاري، تعد مؤشرا على وجود مخاطر محتملة تواجه المصرف كمخاطر غير المنتظم ومخاطر التركيز.

جـ - انخفاض نسبة الايرادات الاستثمارية خلال السنوات 2013 - 2014 عند مقارنتها مع السنة المالية 2012 حيث بلغت نسبتها (22%) و(16 %) على التوالي نتيجة انخفاض حجم المحفظة الاستثمارية التي كانت تمتلكها ادارة المصرف في السنة المالية 2012، وعليه فان الادارة لم تركز على تحقيق نشاطها الاساسي بموجب شهادة تاسيسها والمتمثلة بنشاط استثماري.

(2) مصروفات النشاط الجاري :

يتم تحليل ارصدة حساب المصروفات الجارية للمصرف خلال السنوات 2013-2014 لغرض التعرف وتسليط الضوء على المصروفات التي ساهمت في خلق الايرادات :

شكلت المصرفات الادارية نسبة قدرها (76%) و(77 %) للسنوات 2013_2014 على التوالي، وهي نسبة عالية جدا عند مقارنتها مع نسبة مصروفات العمليات الجارية التي تعد المصدر الاساسي في تحقيق الايرادات التي كانت تشكل نسبتها (16%) و (15%) على التوالي من اجمالي مصروفات النشاط الجاري .وان السبب الاساسي في ارتفاعها يعود الى اتباع ادارة المصرف سياسة التوسع الجغرافي دون وجود سند قانوني وجدوى اقتصادية بذلك التوسع، مما يشير ذلك الى وجود مخاطر محتملة قد تفرض عقوبات ادارية من البنك المركزي العراقي وقد تصل عقوبتها الى ايقاف نشاط المصرف.

(3) تحليل فائض العمليات الجارية والفائض القابل للتوزيع للمصرف :

ان عملية تحليل رصيد هذا الحساب يعطي صورة واضحة عن الارباح المتحققة خلال السنة، فضلا عن مساعدة مراقب الحسابات في اكتشاف المخاطر التي تواجه المصرف:

انخفاض في فائض العمليات الجارية في السنوات المالية 2013_2014 عند مقارنتها مع السنة السابقة 2012 بنسبة (11%) (38%) على التوالي، نتيجة انخفاض النشاط المصرفي بشكل عام، مما اثر ذلك بشكل سلبي على الفائض القابل للتوزيع (المرحلة الثانية) بنسبة انخفاض عن السنة المالية 2012 (2%)(29%) على التوالي، وان تحقيق المصرف لارباح منخفضة سوف ينعكس وبشكل سلبي على القيمة السوقية لاسهم المصرف ومن ثم يواجه مخاطر تتعلق بالسمعة المصرفية.

ب. قياس اثر لصافي تدفقات النقدية التشغيلية السالبة على استمرارية المصرف:

بعد استعراض اهم نتائج تحليل قائمتي (كشف التدفق النقدي والارباح والخسائر) للمصرف يتم هنا قياس اثر النسب المالية (السلبية) لصافي تدفقات النقدية التشغيلية التي حققها المصرف خلال سنوات الدراسة وتحليل على استمرارية المصرف من خلال تطبيق النسب والمؤشرات في الجدول رقم (6) ادناه:

ومن الجدول (6) ادناه يلاحظ اثر التدفقات النقدية السالبة من النشاط التشغيلي على كل من الاتي:

(1) مؤشر النشاط التشغيلي : يبين هذا المؤشر مدى قدرة النشاط التشغيلي للمصرف على توليد تدفقات النقدية تشغيلية، وان ظهورها بنسب سالبة خلال السنوات 2013 - 2014 مؤشرعلى عدم مقدرة النشاط التشغيلي للمصرف في

توليد تدفقات نقدية كافية وبنسب (1.77%) و(13.25) على التوالي، وانعكس ذلك بشكل سلبي على رصيد النقدية لديه في السنة المالية 2014 حيث انخفض بنسبة (17%) عند مقارنتها مع السنة المالية 2013 مما ينذر بوجود مخاطر مالية في العمليات التشغيلية للمصرف.

(2) مؤشر النقد التشغيلي : ان هذا المؤشر يعطي صورة واضحة عن مدى قدرة الارباح المتحققة خلال السنة المالية على توليد تدفقات نقدية تشغيلية للمصرف لغرض تشغيلها في العمليات المصرفية الاخرى، وظهر هذا المؤشر بشكل سالب خلال السنوات 2013-2014 وبنسب(1.80%) و (13.25%) على التوالي، مما يدل ذلك على عدم جودة الارباح المتحققة للمصرف خلال السنوات اعلاه، وينذر بوجود مخاطر مالية في العمليات المصرفية.

(3) نسبة التدفق النقدي الفعلي للسهم الواحد :ان هذه النسبة تبين حصة السهم الاعتيادي الواحد من صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي ومن ثم تعطي صورة واضحة للمساهمين والجهات ذات العلاقة عن مدى مقدرة المصرف في توزيع الارباح السنوية ، وان ظهورها بنسب سالبة في السنوات 2013_2014 (0.23%) (1.23%) على التوالي تعطي صورة للمساهمين والجهات ذات العلاقة بعدم قدرة المصرف على توزيع ارباح نقدية نتيجة عدم توفر سيولة كافية لديها، ولذلك كانت سياسة ادارة المصرف خلال السنوات اعلاه تعتمد بشكل اساسي على تدوير مبالغ الفائض القابل للتوزيع او رسملة جزء منها.

(4) نسبة العائد على حقوق الملكية : ان هذه النسب تعطي مؤشرات عن كفاءة او ضعف ادارة المصرف في تعظيم قيمة حقوق الملكية من النشاط التشغيلي، ويلاحظ من الجدول السابق أن النسب ظهرت بشكل سالب للسنوات 2013_2014 وبنسب (0.21%) و(1.02%) على التوالي وبهذه النسب ينذر بوجود مخاطر مالية بسبب ضعف كفاءة ادارة المصرف على توليد تدفقات نقدية بالشكل الذي يتناسب مع حقوق الملكية.

(5) نسبة التغطية النقدية : تعطي هذه النسب مؤشرات على مقدرة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي للمصرف على تغطية التدفقات الخارجة من النشاط الاستثماري والتمويلي كافة خلال السنة المالية، وبالرجوع الى الجدول السابق يلاحظ ظهور هذه النسب بشكل سالب خلال السنوات 2013 - 2014 (10.66%) و (13.85%) على التوالي، وهذا يعني عدم قدرة المصرف في تغطية اجمالي التدفقات النقدية الخارجة من الانشطة الاستثمارية والتمويلية، مما ينذر بوجود مخاطر مالية تتعلق بكفاية السيولة لدى المصرف.

ومن خلال تحليل جميع النقاط اعلاه والنسب السلبية الظاهرة يمكن القول بان النسب السلبية اعلاه حققها المصرف نتيجة وجود صافي تدفق نقدي سالب من النشاط التشغيلي وانعكس بشكل سلبي على اداء وسمعة المصرف ومن ثم تعتبر هذه من مؤشرات المخاطر المالية تتعلق بمدى مقدرة المصرف على الاستمرار وفق المعيار التدقيق الدولي (570).

ت. دراسة وتحليل (قائمة المركز المالي) للمصرف : والجدول رقم (7) يوضح ذلك يبين

ومن الجدول (7) اعلاه يلاحظ مايأتي :

(1) انخفاض في رصيد حساب النقدية في السنة المالية 2014 عند مقارنة مع السنة المالية 2013 وبنسبة (17%) نتيجة انخفاض نشاط المصرف بشكل عام خلال تلك السنوات وتحقيقها لصافي تدفقات نقدية سالبة للسنة المالية2014.

(2) حقق المصرف زيادات مستمرة في رصيد حساب الائتمانات الممنوحة للزبائن خلال سنوات 2013 - 2014 عند مقارنتها مع السنة المالية 2012 وبنسب (173%) و(1075%) على التوالي، على الرغم من حصولها على تدفقات نقدية تشغيلية سالبة خلال تلك السنوات، فضلا عن انخفاض رصيد الحسابات الجارية والودائع بنسب (2 %) و(18 %) على التوالي. وهذا مؤشر على اعتماد الادارة في تمويل هذا الحساب من المصادر الطويلة الاجل، فضلا عن زيادة المخاطر الائتمانية التي تواجهه المصرف.

(3) ارتفاع في رصيد حساب الموجودات الثابتة بالقيمة الدفترية خلال السنة المالية 2014 عند مقارنتها مع السنة المالية 2012 وبنسبة (200%) نتيجة شراء الادارة لاراضي فضاء ومباني خلال السنة أعلاه، و بالرغم من عدم وجود السيولة الكافية في تغطية التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي.

(4) حقق المصرف زيادة في صافي حقوق المساهمين خلال السنوات المالية 2013_2014 عند مقارنتها مع السنة المالية 2012 وبنسب (33%) و(42%) على التوالي وتعود تلك الزيادة الى :

(أ) زيادة راس المال المصرف لسنة 2013 بنسبة(42 %) والتي كانت تشكل نسبة رسملة الاحتياطيات منها (43%) مما ادى الى انخفاض في حساب الاحتياطي في السنة نفسها بنسبة (11 %).

(ب) زيادة في رصيد حساب الاحتياطيات لسنة 2014 كانت نتيجة تحويل الربح القابل للتوزيع بشكل كامل الى رصيد هذا الحساب، وعليه فان تاخر توزيع الارباح نقداً او توقفها تعد احد المؤشرات المالية لمخاطر فرض استمرارية المصرف وفقاً لمعيار التدقيق الدولي (570).

4. تقويم تقرير مراقب الحسابات على وفق المعايير التدقيق الدولية:

بعد استعراض اهم الاسباب الجوهرية التي ادت الى فرض الوصاية على المصرف (أ) استناداً الى تقرير الوصاية وتقرير مراقب الحسابات لسنة الوصاية في 2015/12/31، واهم المؤشرات التي توصل اليها الباحث من خلال دراسة وتحليل بيانات المصرف للسنتين (2014/2013) قبل التعثر المالي واجراءات فرض الوصاية عليه ، وذلك بهدف الوصول الى اجراء عملية تقويم لتقارير مراقب الحسابات وتشخيص اهم نقاط الضعف في تقاريرهم فيما يخص الافصاح عن مدى ملائمة فرض استمرارها او من عدمها على ضوء نتائج التحليل اهم المشاكل التي تعرض اليها المصرف و للسنوات المذكورة اعلاه على وفق المعايير والممارسات الدولية:

اولاً: راس مال المصرف :

بلغ رصيد حساب راس المال المصرف لغاية تاريخ وضعها تحت الوصاية (150) مليار دينار عراقي، وبشان هذا الرصيد يلاحظ مايأتي :

1- عدم قدرة ادارة المصرف على زيادة راس مالها ووصولها الى (250) مليار دينار وهو الحد الادنى لراس المال الذي تم تحديده من قبل البنك المركزي العراقي بموجب كتابه المرقم (117/3/9) في (2013/5/8)، وان عدم كفاية راس مال المصرف تعد أحد اهم مؤشرات مخاطر استمراريتها، التي كان من المفترض على المدقق التحقق منها والافصاح بشكل مناسب عنها على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية المرقم (1006،250،570) التالية:

أ- التاكد من تطبيق المتطلبات القانونية الخاصة براس المال.

ب- التاكد من كفاية وملائمة خطط الادارة للمستقبل المنظور الخاص بزيادة راس مالها، من خلال التحقق من امكانية الحقيقية في تطبيقها وان نتائج تطبيقها تعزز من مكانة المصرف.

ج- تحقق من نسب كفاية راس المال من خلال النسب الآتية:

- حقوق الملكية كنسبة مئوية من مجموع الموجودات.
- حقوق الملكية كنسبة مئوية من مجموع الموجودات ذات المخاطر .

د- التاكد من مدى التزام ادارة المصرف بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي من خلال توجيه الاستفسارات اللازمة للادارة تبين مدى اهتمامهم والتزامهم بالقوانين والتعليمات والانظمة الصادرة، وابلاغها عن اي مخالفات جوهرية من الممكن ان تؤثر على النشاط المصرفي وتتسبب في توقفه او يجعل استمراره موضع تساؤل مثلاً (عدم التزام بمتطلبات كفاية راس المال، او المتطلبات القانونية للاستثمارات).

ه- تقويم امكانية تاثير عدم التزام ادارة المصرف بالانظمة والقوانين على البيانات المالية من خلال دراسة وتحليل تاثيرالافصاح عن العواقب المالية المحتملة التي تفرض من الجهات العليا على المصرف كالغرامات والعقوبات والتهديد بمصادرة ملكية الاصول وايقاف المنشاة بالقوة والمقاضاة (250).

ثانياً : السيولة النقدية :

بالرجوع الى جداول رقم (4) و(7) الخاصة بالكشف التدفق النقدي وقائمة المركز المالي واهم النقاط المشخصة في تحليل كليهما لمصرف (أ) نستنتج بان المصرف قد واجه خلال

سنوات الدراسة والتحليل (2014/2013) لمخاطر مالية مستمرة تتعلق بسياسة الادارة في كيفية ادارة الهيكل المالي للمصرف، نتيجة ظهور مؤشرات مالية سلبية وبنسب مئوية مرتفعة.

وعليه عند الرجوع الى تقارير مراقبي الحسابات لغرض التقويم فانها لم تتطرق او تفصح عن وجود اي مخاطر تتعلق بسياسة ادارة المصرف في ادارتها للهيكلية النقدية، واي مخاطر تتعلق بمستوى اداء المصرف بشكل عام ومدى مقدرته على توفير سيولة كافية لمواجهة متطلبات الدائنين والحسابات الجارية الدائنة والودائع عند استحقاقها، وفق ماجاء في معيار التدقيق الدولي (570) والبيان الدولي رقم (1006) التي ركزت على مخاطر توفر السيولة الكافية.

ثالثاً : المبالغ النقدية المسروقة :

بالرجوع الى جداول رقم (1-أ) و(1-ب) والخاصة بفقرة حجم المبالغ التي تم اختلاسها ومبين تفاصيلها التي اكتشفت خلال فترة الوصاية وبمبلغ اجمالي مايقارب (261) مليار دينار عراقي ، وعند دراسة وتحليل عمليات السرقة الحاصلة ومقارنتها مع تقارير مراقبي الحسابات خلال السنوات اعلاه وجد هنالك عدم وجود اي اشارة او افصاح عن ذلك في تقاريرهم، مما يدل على وجود ضعف في اجراءات التدقيق المنفذة من قبلهم على وفق معايير التدقيق والممارسات الدولية المرقم (400،240،1006،580،501) الآتية:

1. مخاطر الضمنية والرقابية للتحقق من ارصدة مديني المصرف من خلال ارسال طلبات المصاداقات للجهات ذات العلاقة.

2. الحصول على اقرار الادارة بشان عدم حصول اي تجاوزات من قبل العاملين او الادارة الذين لهم دور مهم في النظام المحاسبي والضبط الداخلي او تلك التي لها تاثير مهم على البيانات المالية.

3.التاكد من وجود اجراءات وضوابط فعالة ومناسبة تمنع الوصول الى الموجودات، وتكون عملية الوصول فقط لاشخاص مسموح لهم وبموجب تفويض من الادارة العليا للمصرف، وقد تشمل تلك ضوابط على وجود ترتيبات لكلمات السر والوصول المشترك مثلا عملية تحويل الاموال الكترونياً.

4. التركيز على المعاملات غير الاعتيادية التي لها علاقة بالاطراف ذات العلاقة بالمصرف مثلا البنك المركزي العراقي التي تزيد من خطورة الاحتيال والخطا الجوهري.

5. تقدير المخاطر الملازمة للنشاط المصرفي من خلال استخدامه اجتهاده المهني على مستوى البيانات المالية لتقويم مجموعة من العوامل التي منها :

(1) : على مستوى البيانات المالية :

(أ) امانة ونزاهة أدارة المصرف .

(ب) التغييرات الادارية الحاصلة خلال الفترة المالية التي قد تؤثر بعدم خبرتهم الكافية على اعداد البيانات المالية للمصرف.

(2)على مستوى ارصدة الحسابات والمعاملات :

(أ) وجود بعض الحسابات في البيانات المالية قابلة للخطا، مثلا الحسابات التي تتطلب اجراء تسويات في الفترات السابقة.

(ب) قابلية الاصول للضياع او الاختلاس ، مثلا الاصول المرغوبة بشكل كبير والقابلة للانتقال كالنقدية.

(3) على مستوى النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية :

(أ) ان المعاملات تنفذ بحسب القرارات الصادرة من الادارة العليا.

(ب) ان الوصول الى الاصول والسجلات تكون حصرا لمخولين من الادارة العليا.

(ج) التاكد من عدم وجود نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية يتم من خلالها تواطؤ بين الاداريين او احد الموظفين مع اطراف خارج او داخل المصرف.

(ح) التاكد من عدم حصول اساءة استخدام الصلاحيات المناطة للاداريين في المصرف بالتجاوز على نظام الرقابة الداخلية.

كما ان عمليات السرقة التي حدثت وبالاخص مبلغ الاختلاس قدرها (157,955) مليار دينار (مائة وسبعة وخمسون مليار وتسعمائة وخمسة وخمسون مليون دينار) التي حصلت في السنة المالية 2013 لو تم اكتشافه من قبل مراقب

الحسابات وتم الافصاح عنها لكانت من ملاحظات ذات تاثير جوهري على مقدرة المصرف على الاستمرار في المستقبل المنظور، نتيجة انعكاس نتائج عملية الاختلاس على القوائم المالية للسنوات اللاحقة.

رابعاً : الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية :

لا شك ان بعض الاحداث او الظروف الطارئ قد تحدث بعد تاريخ الميزانية وتكون ذات تاثير سلبي وبشكل جوهري على نتيجة نشاط المصرف وتنعكس على عدم امكانية المصرف على الاستمرار في المستقبل القريب، وعند الرجوع الى تقرير الوصاية و تقرير مراقب الحسابات بتاريخ الوصاية المؤرخ في 2014/7/22 قد افصح عن وجود الاتي :

1- عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل المصرف على الغير (29) دعوى بلغت قيمتها (238) مليار دينار، و(13) مليون دولار.

2- بلغ عدد الدعاوى القانونية المقامة من قبل الغير على المصرف (81) دعوى قيمتها الاجمالية تعادل (73) مليار دينار عراقي.

3- قيام الهياة العامة للمصرف بتغيير رئيس واعضاء مجلس الادارة وانتخاب رئيس واعضاء جدد للمصرف بتأريخ 2014/14/14، دون الافصاح عن مبررات واسباب تغييرهم في تقرير الادارة السنوي.

4- بعد الاحداث الامنية التي حدثت في معظم المحافظات العراقية في 2014/6/10 ،تم الغاء فرعين للمصرف في محافظتي (الموصل والرمادي) دون الافصاح عنها وعن مصير موجوداتها المالية وغير المالية وعن حجم الخسائر التي حدثت نتيجة لذلك ومدى تاثيرها على القوائم المالية.

وعند دراسة وتحليل تقارير مراقبي الحسابات للسنوات المالية قبل الوصاية لم يتم الافصاح او ذكر لملاحظاته بشكل مناسب عن حجم تلك الدعاوى من وعلى المصرف، وهذا يعني وجود ضعف في اجراءات التدقيق المنفذة من قبله وعدم مراعاته لاجراءات التدقيق التالية التي وردت في معيار التدقيق الدولية المرقم (560) :

أ- تنفيذ اجراءات مناسبة من اجل الحصول على ادلة اثبات تؤيد بان الاحداث كافة والاحتمالات الطارئة التي تؤثر على نتيجة نشاط المصرف لغاية تاريخ التقرير قد تم الافصاح عنها او اجري التسويات المطلوبة عليها.

ب- على المدقق تنفيذ الاجراءات ادناه الخاصة بالدعاوى والمطالبات التي يكون المصرف طرفاً فيها، وقد تؤثر بشكل جوهري على البيانات المالية، وكذلك فيما اذا كانت تقديرات ادارة المصرف حول انعكاساتها المالية بما في ذلك التكلفة المتوقع تكبدها يمكن الوثوق بها :

(1)توجيه استفسارات مناسبة للادارة، ومن ضمنها الحصول على اقرارات.

(2)الاطلاع على محاضر اجتماعات مجلس ادارة المصرف والمراسلات الجارية مع محامي المصرف.

(3)تدقيق حسابات المصاريف القانونية.

(4) التاكد من عدم وجود دعاوى ومطالبات محتملة من خلال الاتصال المباشر مع محامي المنشاة وتحديث المعلومات القانونية اولا باول.

(5) تدقيق تقديرات الادارة للدعاوى والمطالبات من خلال مقارنتها مع النتائج المتحققة وانعكاس ذلك على البيانات المالية.

(6) الحصول على تاييد من محامي المصرف بمعقولية تقديرات الادارة، وتزويد المدقق باي معلومات اضافية في حال اعتقاد المحامي بان البيانات المقدمة ناقصة او غير صحيحة.

خامساً : الائتمانات النقدية :

بين تقرير الوصاية وتقرير مراقب الحسابات لسنة الوصاية بان هنالك ائتمانات تم منحها خلال السنوات (2014/2013) بشكل مخالف لقانون المصارف العراقية والتعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي من خلال قيام ادارة المصرف بـ:

1- منح ائتمانات نقدية وبمبالغ عالية جداً لبعض الزبائن دون ان يكون هنالك ضمانات حقيقية وكافية تعادل قيمة الائتمان الممنوح مما ادى الى اعتبار تلك الائتمانات غير قابلة للتحصيل.

2- منح ائتمانات نقدية تزيد عن النسبة المقررة من راس مال المصرف واحتياطاته السليمة البالغة (10%).

3- وجود صعوبات في استحصال حقوق المصرف نتيجة تراكم ارصدة الائتمانات الممنوحة والمتاخرة التسديد والبالغة اكثر من (41) مليار دينار عراقي، نتيجة عدم مسك سجل نظامي يتضمن تفاصيل كل قرض ومدة استحقاقاتها والضمانات المقدمة مقابل تلك الائتمانات.

وعند دراسة تقارير مراقبي الحسابات لسنوات الدراسة والتحليل اعلاه لم تكن هنالك اي ملاحظات او الافصاح بشكل كامل في تقريره، وهذا يعني هنالك ضعف في اجراءات التدقيق المنفذة التي بشانها لم يؤد الى اكتشافه لتلك الملاحظات الجوهرية، وندرج ادناه اهم الاجراءات التدقيقية والتي كان من المفترض تنفيذها من قبل مراقب الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية المرقم (570،501) :

أ- التحقق من شروط القروض الممنوحة والمستملة وتحديد فيما اذا هنالك اي اخلال في تنفيذها.

ب- تدقيق الضمانات المقدمة من الدائنين وتاكد ملائمتها مع مبالغ الائتمانات الممنوحة.

جـ- مراعاة عدم وجود اي صعوبات في استحصال المصرف لقروضه او الائتمانات الممنوحة للزبائن.

د- التحقق من قابلية تحصيل ارصدة الائتمانات من خلال اجراءات اختبار المقبوضات النقدية اللاحقة لارصدة بعض حسابات الزبائن.

ه- على المدقق عند التخطيط وتنفيذ اجراءات التدقيق وتقويم نتائجها و الادراك بان عدم التزام المنشاة بالقوانين والانظمة والتعليمات قد يؤثر بشكل اساسي على بيانات المالية ككل.

سادساً : <u>النشاط الاستثماري :</u>

شهدت السنة المالية 2014 عن قيام المصرف بيع (68%) من اجمالي قيمة المحفظة الاستثمارية (قصيرة وطويلة الاجل) التي كان يمتلكها في السنة المالية 2013، وعليه فان بيع المصرف لاستثمارته تعد من مؤشرات مخاطر عدم توفر السيولة الكافية لتغطية احتياجاته النقدية ومن ثم تعد احد مؤشرات المخاطر المالية وذات تاثير على مقدرة المصرف بالاستمرار في المستقبل المنظور وفق المعايير التدقيق الدولية المرقم (570،501) التالية والتي كان من المفترض الافصاح عنها في تلك السنة من قبل مراقب الحسابات :

[1] مراعاة مدى قدرة ادارة المصرف على تمويل المشاريع الاستراتيجية او الاستثمارات الضرورية الاخرى.

[2] مراعاة مدى قدرة استمرار ادارة المصرف باقتناء الاستثمارات على اسس طويلة الاجل من خلال مناقشة ادارة المصرف والحصول على اقرارات خطية بهذا الخصوص.

سابعاً : <u>تقويم تقدير الادارة لفرض استمرارية المصرف :</u>

تحتوي بعض أطر التقرير المالي على متطلب صريح للادارة عن مسؤوليتها لاجراء تقدير محدد لقدرة المنشاة على البقاء كمنشاة مستمرة عند اعداد القوائم المالية والافصاح عنها ايضا في تقريرها السنوي، وهذا ما تضمنها بشكل صريح معيار التدقيق الدولي (570) الذي حدد مسؤولية الادارة بذلك، وتم تاكيدها ايضا في المعيار المحاسبي (1) الفقرات (25_26) منه، وايضا استنادا الى كون فرض الاستمرارية احد الفروض المحاسبية في اعداد القوائم المالية، فان عملية التقدير من قبل الادارة تتم من خلال استخدامها لاهم المؤشرات والظروف والاحداث التي تمر بها المنشاة مع تزايد درجة عدم التاكد المصاحبة لتلك الاحداث والظروف.

اما مسؤولية مراقب الحسابات هنا فتنحصر في عملية تقويم لتقديرات الادارة لفرض استمرارها في اعداد القوائم المالية والافصاح عنها في تقريرها السنوي في السنة المالية موضوع التدقيق، من خلال التاكد من افصاح الادارة عن المعلومات ذات الصلة كافة التي يكون المدقق على علم بها نتيجة لعملية التدقيق.

وعند الرجوع الى تقارير الادارة السنوية للمصرف خلال سنوات دراسة والتحليل لم يتم الافصاح عن الامور الآتية والتي تعد من المؤشرات او الاحداث ذات الصلة بفرض استمرارية المصرف التي تضمنتها معيار التدقيق الدولي المرقم (570) ولم يقم مراقب الحسابات بتقويمها من اجل التاكد منها :

1- تقدير ادارة المصرف لقدرتها على الاستمرار كمؤسسة مالية في المستقبل المنظور.

2- اعداد الخطط الاستراتيجية المستقبلية للمصرف التي من المرجح ان تحسن نتيجة النشاط مثلا الخطط التي تتعلق بـــ (سياسات الاقتراض، اعادة هيكلة الديون، تصفية بعض الاصول، زيادة راس المال).في ظل المنافسة القوية في المؤسسات المالية الراهنة.

3- اعداد تنبؤات للمصرف فيما يخص التدفقات النقدية بما يتلائم مع الظروف او الاحداث المستقبلية.

4- إعداد التحليلات المفصلة للنشاط المصرفي خلال السنة المالية.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :

1.ان فرض الاستمرارية من الفروض المحاسبة الاساسية والمهمة ضمن الاطار الفكري للمحاسبة وترتكز عليها العديد من المبادىء والفروض المحاسبية، وتوفر له اثاراً مهمة عند اعداد البيانات المالية من خلال توفير شروط القياس السليم والوضوح في عرض تلك البيانات المالية.

2. تقع المسؤولية على عاتق ادارة المصارف عند اعدادها للبيانات المالية في الافصاح عن المعلومات المتعلقة بها، على فرض ان المصرف مستمر في نشاطه في المستقبل المنظور وعندما تتوفر النية او الضرورة او اتخاذ قرار بالتصفية او الدمج عليه الافصاح عن ذلك بصورة كافية وواضحة، اما مسؤولية عملية التقويم لهذه الفرضية فتقع على عاتق مراقب الحسابات من خلال تنفيذه لمجموعة من الاجراءات التدقيقية ضمن النطاق المحدد للتحقق من استمرار واستقرار النشاط المصرفي في المستقبل القريب.

3.ضعف التقارير الصادرة من قبل مراقبي الحسابات لعينة البحث للسنوات قبل وضعه تحت وصاية البنك المركزي العراقي في الكشف والافصاح في الوقت المبكر عن اهم المخاطر المالية وغير المالية المدرجة ادناه، والتي كانت ذات التاثير السلبي على فرض الاستمرارية:

أ- تحقيق المصرف عينة البحث خسائر تشغيلية تصل نسبتها من اجمالي راس المال الى (92%)، نتيجة حصول عمليات تلاعب وخيانة الامانة من قبل العاملين ورئيس مجلس ادارة المصرف، التي تعد مؤشراً على اعتبار المصرف أنها متعثرة.

ب- عدم تمكن المصرف عينة البحث من الوصول الى الحد الادنى لراس المال المصرفي الذي تم تحديده بـــ (250) مليار دينار عراقي من قبل البنك المركزي العراقي.

ممارسة واهتمام المصرف عينة البحث لانشطة غير مسموح بها من خلال القيام بعمليات بيع وشراء للعقارات بهدف تعظيم الربحية، حيث شكلت نسبة الزيادات الحاصلة

ت- لحساب الموجودات الثابتة لديه لغاية التاريخ قبل وضعه تحت الوصاية (138%) عند مقارنتها مع سنة الاساس 2012.

ث- تحقيق المصرف عينة البحث لصافي تدفق نقدي سالب من الانشطة الرئيسية الثلاثة خلال السنة المالية 2014، بمبلغ (89,530,777,000) (تسعة وثمانون مليار وخمسمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وسبعة وسبعون الف دينار)، نتيجة انخفاض النشاط التشغيلي للمصرف بنسبة (110%) عند المقارنة مع سنة الاساس 2012، مما انعكس ذلك بشكل سلبي على كل من :

(1) السيولة النقدية في نهاية السنة المالية حيث انخفض بنسبة (16%).

(2) القيمة السوقية لاسهم المصرف حيث انخفض قيمته ووصلت الى (910 فلساً) بعد ان كان في سنة الاساس 2012 (3 دينار) للسهم الواحد.

ج-امتلاك المصرف عينة البحث ضمن رصيد (حساب صافي الائتمانات الممنوحة للزبائن) لديون معدومة، نتيجة قيام ادارة المصارف بمنح ائتمانات كبيرة لبعض الزبائن دون وجود ضمانات حقيقية تعادل قيمة الائتمان، فضلا عن عدم وجود موافقات اصولية من قبل البنك المركزي العراقي لكون ان كل ائتمان ممنوح تتجاوز نسبة (10%) من اجمالي راس مال المصرف.

ح. عدم توفر السيولة النقدية الكافية لدى المصرف عينة البحث لمواجهة التزامات الدائنين والحسابات الجارية الدائنة

والودائع قبل وضعها تحت الوصاية، حيث بلغت نسبة العجز في السيولة النقدية في نهاية السنة المالية 2014 (237%).

خ. افتقار المصرف عينة البحث الى انظمة الضبط الداخلي الفعالة تساعد ادارة العليا في تحقيق اهدافها من خلال العمل على ادارة المخاطر المصرفية.

د. ان مسؤولية مراقب الحسابات في التقويم والافصاح عن فرض الاستمرارية لنشاط المصرف في المستقبل المنظور لاتنحصر فقط على المؤشرات التي وردت في معيار التدقيق الدولي (570) وعليه الاخذ بنظر الاعتبار فهم ودراسة لمؤشرات اخرى وردت في معايير التدقيق والمحاسبة والممارسات الدولية الصادرة من الجهات ذات العلاقة بمهنة التدقيق.

ثانياً: التوصيات :

1. بسبب خصوصية النشاط المصرفي وما تحيط به من مخاطر متنوعة ذات تاثير على استقرارها واستمراريتها على مراقب الحسابات الاخذ بنظر الاعتبار معايير التدقيق والممارسات الدولية كافة للتحقق من ملائمة فرض الاستمرارية على مراقب الحسابات بذل العناية المهنية اللازمة للتحقق من الامور الآتية التي تكون ذات تاثير الجوهري على فرض استمرارية المصرف في المستقبل المنظور:

أ. امتلاك المصرف لنظام رقابة داخلية فعال يمنع الوصول او التلاعب باموال المصرف.

ب. امتلاك المصرف لوحدات اواقسام خاصة بادارة المخاطر المصرفية، وانه يعمل بكفاءة وفاعلية في ادارة المخاطر.

ت. التزام المصرف بممارسة الانشطة المحددة وفق شهادة التاسيس والانظمة والتعليمات ذات العلاقة.

ث. التزام المصرف بمسك سجلات محاسبية نظامية للسيطرة على الاصول كافة.

ج. التاكد من نزاهة وكفاءة الادارة في ادارتها لاعمال المصرف بشكل عام .

ح. التزام المصرف بالتعليمات والانظمة الصادرة كافة من قبل البنك المركزي العراقي و الجهات الاخرى ذات العلاقة بالنشاط المصرفي .

خ. قياس مدى تاثير النسب المالية السلبية على مقدرة المصرف على الاستمرار.

د. مدى توفر السيولة الكافية لدى المصرف في مواجهة متطلبات الدائنين والحسابات الجارية الدائنة والودائع خلال فترة زمنية معينة.

ذ. دراسة وتحليل لاسباب انخفاض القيمة السوقية لاسهم المصرف.

جدول (4) قائمة تدفق النقدي للمصرف (أ)

ت	التفاصيل	السنوات / الف دينار		
		2012	2013	2014
1	التدفق النقدي التشغيلي :			
أ	التدفقات النقدية الداخلة	37,682,957	24,209,830	14,771,994
ب	التدفقات النقدية الخارجة	126,848,922	59,430,410	199,218,978
ت	صافي التدفقات النقدية التشغيلية.	(89,165,965)	(35,220,580)	(184,446,984)
2	التدفق النقدي الاستثماري :			
ث	التدفقات النقدية الداخلة	58,229,530	441,920	108,232,367
ج	التدفقات النقدية الخارجة	644,921	3,304,868	13,316,160
ح	صافي التدفقات النقدية الاستثمارية.	57,584,609	(2,862,948)	94,916,207
3	التدفق النقدي التمويلي :			
خ	التدفقات النقدية الداخلة	صفر	44,200,000	صفر
د	التدفقات النقدية الخارجة	صفر	صفر	صفر
ذ	صافي التدفقات النقدية التمويلية.	صفر	44,200,000	صفر
ر	صافي التدفق النقدي من الانشطة الثلاثة (1+2+3)	(31,581,356)	6,116,472	(89,530,777)
ز	مجموع التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة(أ +ث+خ)	95,912,487	68,851,750	123,004,361
س	مجموع التدفقات النقدية االخارجة من الانشطة(ب+ج+د)	127,493,843	627,735,278	212,535,138
	النسب المئوية لكل نشاط %			
1	نسبة التدفقات النقدية لنشاط التشغيلي (ت÷ر)	(282)	(576)	(210)
2	نسبة التدفقات النقدية لنشاط الاستثماري (ح÷ر)	(182)	(47)	110
3	نسبة التدفقات النقدية لنشاط التمويلي (ذ÷ر)	صفر	723	صفر
4	نسبة التدفق النقدي الداخل للنشاط التشغيلي (أ÷ز)	39	35	12
5	نسبة التدفق النقدي الداخل للنشاط الاستثماري (ث÷ز)	61	1	88
6	نسبة التدفق النقدي الداخل للنشاط تمويلي (خ÷ز)	صفر	64	صفر
7	نسبة التدفق النقدي الخارج للنشاط التشغيلي (ب÷س)	99	95	94
8	نسبة التدفق النقدي الخارج للنشاط الاستثماري (ج÷س)	1	5	6
9	نسبة التدفق النقدي الخارج للنشاط تمويلي (د÷س)	صفر	صفر	صفر
10	نسبة مجموع التدفق النقدي الخارجي الى الداخلي (س÷ز)	133	91	172

جدول (5) كشف الدخل لمصرف (أ)

ت	التفاصيل	السنوات / الف دينار		
		2012	2013	2014
1-	ايرادات النشاط الجاري			
أ-	ايرادات النشاط الخدمي	11,443	91,876	193,418
ب-	ايرادات العمليات المصرفية	29,478,985	27,497,078	23,811,300
جـ	ايرادات الاستثمار	12,245,909	7,696,791	4,662,630
2-	اجمالي ايرادات النشاط الجاري	41,736,327	35,285,745	28,667,348
3-	تنزل : مصروفات النشاط الجاري			
أ-	مصروفات العمليات المصرفية	3,895,311	2,413,144	2,233,131
ب-	المصروفات الادارية	14,856,344	11,632,564	11,401,951
جـ	الاندثارات والاطفاءات	560,134	1,358,146	1,116,613
4-	اجمالي مصروفات النشاط الجاري	19,311,789	15,403,854	14,751,695
5-	فائض العمليات الجارية / مرحلة اولى	22,424,538	19,881,891	13,915,653
6-	يضاف: الايرادات الاخرى	523,810	415,078	15,375
7-	تنزل : المصروفات الاخرى	3,790,840	753,732	275,646
8-	فائض العمليات الجارية / مرحلة الثانية	19,157,508	19,543,236	13,655,382
9-	الفائض القابل للتوزيع يوزع كما يلي :			
أ	التخصصيات الضريبية	2,963,651	3,048,610	2,069,891
ب	اطفاء العجز المتراكم	6,113,412	824,731	579,275
ت	الاحتياطي الالزامي	504,022	_	_
ث	الفائض المتراكم	9,576,422	15,669,894	11,006,216
10-	المؤشرات المالية %			
أ-	نسبة النمو في ايرادات النشاط الجاري	__	15	31
ب-	نسبة ايرادات النشاط الخدمي (أ ÷2)	0.02	0.03	0.07
ت-	نسبة ايرادات العمليات المصرفية (ب÷ 2)	70.98	77.97	83.93
ث-	نسبة ايراد الاستثمارات (ت ÷2)	29	22	16
ج-	نسبة مصروفات العمليات المصرفية (أ÷4)	20	16	15
ح-	نسبة المصروفات الادارية (ب ÷4)	77	76	77
خ-	نسبة الاندثارات والاطفاء (ت ÷4)	3	8	8

جدول (6) اثر النسب المالية السلبية لمصرف (أ)

ت	التفاصيل	السنوات / الف دينار		
		2012	2013	2014
1	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	(89165965)	(35220580)	(184446984)
2	مجموع التدفقات النقدية الخارجة للانشطة الاستثمارية والتمويلية	644921	3304868	13316160
3	فائض العمليات الجارية (مرحلة اولى)	22424538	19881891	13915653
4	فائض العمليات الجارية (مرحلة ثانية)	19157508	19543236	13655382
5	عدد الاسهم العادية (الف سهم)	105800000	150000000	150000000
6	حقوق الملكية	127087524	168880622	180480394
	الموشرات والنسب المالية %			
أ-	مؤشر النشاط التشغيلي(1÷3)	(3.98)	(1.77)	(13.25)
ب-	مؤشر النقد التشغيلي(1÷4)	(4.65)	(1.80)	(13.25)
جـ	نسبة التدفق النقدي الفعلي للسهم الواحد(1÷5)	(0.84)	(0.23)	(1.23)
د-	نسبة العائد على الحقوق الملكية (1÷6)	(0.70)	(0.21)	(1.02)
ه-	نسبة التغطية النقدية (1÷2)	(138.25)	(10.66)	(13.85)

جدول (7) قائمة المركز المالي لمصرف (أ)

ت	اسم الحساب	2012/12/31 الف دينار	2013/12/31 الف دينار	2014/12/31 الف دينار
1	الموجودات المتداولة:			
	النقود	515,904,958	522,021,430	432,490,652
	الاستثمارات	155,264,975	158,490,331	51,179,715
	الائتمان النقدي (بعد تنزيل مخصصات الديون والفوائد)	10,921,288	29,801,252	128,235,652
	المدينون	5,725,044	2,416,593	5,556,288
	مجموع الموجودات المتداولة	68,7816,266	712,729,605	617,462,307
2	الموجودات الثابتة :			
	الموجودات الثابتة (قيمة دفترية)	5,509,349	4,295,871	16,495,417
	مشروعات تحت التنفيذ	1,290,769	848,848	——
	نفقات ايرادية مؤجلة	138,057	72,903	——
	مجموع الموجودات الثابتة	6,938,175	5,217,622	16,495,417
3	مجموع الموجودات	694,754,441	717,947,227	633,957,725
4	الحسابات المتقابلة المدينة :			
	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية	116,232,887	104,771,585	74,585,218
5	المطلوبات :			
	المطلوبات المتداول:			
	حساباتجاريةوودائع	534,465,454	523,832,392	438,401,538
	التخصيصات	4,270,281	3,772,435	2,660,780
	الدائنون	28,931,182	21,461,778	12,415,013
	مجموع المطلوبات المتداولة	567,666,917	549,066,605	453,477,330
6	حقوق المساهمين :			
	راس المال المدفوع	105,800،000	150,000,000	150,000,000
	الاحتياطيات	21,287,524	18,880,622	30,480,394
	مجموع حقوق المساهمين	127,087,524	168,880,622	180,480,394
7	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	694,754,441	717,947,227	633،957,725
8	الحسابات المتقابلة الدائنة :			
	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية	116,232,887	104,771,585	74,585,218

المصادر :

[1] ميجس، فالتر، ميجس، روبيرت، (**المحاسبة المالية**) الطبعة الاولى 2009، دار المريخ للنشر، رياض، المملكة العربية السعودية، ص 874.

[2] Arens, Randal J. Elder, Marks Beasley, "**Auditing & Assurance Services, An Integrated Approach**", New Jearsy, USA, 2008, p5.

[3] كمونه، خلدون ابراهيم محمد حسين، **(دور مراقب الحسابات في الكشف المبكر عن احتمالات الفشل المالي للوحدات الاقتصادية بحث تطبيقي في الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات)**، مجلة المعهد العربي، العدد الثالث 2014 بغداد - العراق، ص49.

[4] سرحان، عاهد عيد، **(دور مراقب الحسابات في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين، دراسة تحليلية لاداء مدققي الحسابات الخارجين والمدراء الماليين للشركات المساهمة العامة)**، مجلة كلية التجارة، الجامعة الاسلامية العدد 12 لسنة 2007، غزة - فلسطين، ص 42.

[5] الجناحى، نسرين حسين حمزة **(مسؤولية ودور مراقب الحسابات فى الافصاح عن احتمالات التعثر والفشل المالي فى اداء الوحدات الاقتصادية، دراسة تحليلية للقوائم المالية لأحدى الشركات الصناعية المتعثرة)**، مجلة المعهد العربى للمحاسبين القانونيين، العدد 4 لسنة 2007، بغداد- العراق، ص46.

[6] القريشي، اياد رشيد، **(التدقيق الخارجي منهج علمي نظرياً وتطبيقياً)**، الطبعة الاولى 2011، دار المغرب للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ص 184.

[7] الزايغ، هاني فرحان **(دور المراجع الخارجي في تقييم أدلة الإثبات لإبداء الرأي على القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية، دراسة تطبيقية على أداء مكاتب وشركات المراجعة في فلسطين)**، مجلة الجامعة الإسلامية العدد 20 لسنة 2006، غزة، فلسطين، 2006، ص 99.

[8] AIS (International accounting standard, consideration Regarding **Going concern Assumption**, October 1984 p.

[9] مطر، محمد،**(الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)**، الطبعة الأولى2001، دار وائل للنشر، جامعة البترا، الأردن،.ص 9

[10] جمعة، احمد حلمي، **(مسؤولية المدقق بشأن تقييم قدرة الوحدة على الاستمرار عند تطبيق معايير التدقيق الدولية)**، المجلة الشهرية إلكترونية للمجمع العربى للمحاسبين القانونين، العدد2 كانون الثاني 2002، عمان – الاردن، ص 4.

[11] مهدي، محمود كمال، **(الاجراءات التحليلية في التدقيق)** مجلة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العدد5 لسنة 2001، بغداد- العراق ص 9.

[12] الجناحي مصدر سابق ص 53.

[13] الزايغ، مصدر سابق ص 101.

[14] سرحان، مصدر سابق ص 62.